

مقرراتنا وتعليم حقوق الإنسان



أحمد بن ناصر الراشدي
مدير دائرة الرصد وتلقي البلاغات

كما يعلم الجميع بأن ثقافة حقوق الإنسان أصبحت مطلباً ملحا للكثير من المجتمعات العربية والدولية كذلك، نظرا لما يشهده هذا الجانب من تطور متسارع في إصدار القوانين والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان وأهمية موامة الاتفاقيات الدولية بالقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك تأتي أهمية هذا الجانب من خلال التوصيات المستمرة من مجلس حقوق الإنسان بالأهم المتحددة للدول الأعضاء بأهمية الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة وتوعية المجتمع بمبادئ حقوق الإنسان.

ولا تنأت هذه التوعية في مجتمعاتنا المحلية إلا يتربص مبادئ حقوق الإنسان في مناهجنا الدراسية لمختلف الفئات العمرية، وأصبح من المهم جدا إعطاء الطلاب في مختلف مراحل الدراسة معلومات أساسية عن الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وآلية متابعتها، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك من خلال تعليم الطلاب كيفية إنزال اتفاقية معينة على أرض الواقع ومتابعة التقدم المحرز لهذه الاتفاقية وكيفية تطبيق موادها لتتواءم مع الأجهزة التنفيذية للدولة المشرفة على هذا الجانب. ومن المهم أيضا تبصير هؤلاء الطلبة حول الآلية المتبعة لكتابة التقارير الدورية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ويعتبر هذا الإجراء مطلباً أساسياً لمؤسسات المجتمع المدني في متابعة تقارير الدولة الطرف في اتفاقية ما وكتابة تقرير ظل مواز لتقرير الدولة، وقد يأتي هذا التقرير إما مكملاً لتقرير الدولة أو شارحاً له.

هناك سائيل عدة من الممكن تنفيذ تدريس حقوق الإنسان بها، نذكر منها :-
دمج تعليم حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية المنظمة للتعليم في المدارس، وتنقيح المناهج الدراسية وإضافة بعض مواد الحقوق لبعض الاتفاقيات كدروس ومواضيع في هذه المناهج، وتدريب المدرسين قبل الخدمة وأثناء الخدمة بما يشمل التدريب بشأن حقوق الإنسان وبشأن منهجيات تعليم حقوق الإنسان، وتنظيم أنشطة خارج إطار المناهج الدراسية، منها ما يركز على المدارس ومنها ما يمتد ليصل إلى الأسرة والمجتمع المحلي المعنية بحقوق الإنسان.

وتطوير المواد التعليمية بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان. فيما يلي تصور مبدئي لمنهج تدريسي لمفاهيم حقوق الإنسان :-
الفصل الأول: المواطنة (أولاً: الوطن، ثانياً: المواطنة، ثالثاً: المواطنة عبر التاريخ، رابعاً: المواطنة في النظام الأساسي للدولة، خامساً: قيم المواطنة ومنها: المسؤولية - التسامح - الحرية - المساواة - المشاركة المجتمعية - الوحدة الوطنية).

الفصل الثاني: النظام الأساسي للدولة (أولاً: الدولة ونظام الحكم، ثانياً: المبادئ الموجبة لسياسة الدولة، ثالثاً: الحقوق والواجبات العامة) الفصل الثالث: مفاهيم حقوق الإنسان (حقوق الإنسان، الإعلان، الاتفاقية، البروتوكول، التحفظ).

الفصل الرابع: الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، لجنة مناهضة التعذيب، اللجنة المعنية بحقوق الطفل، لجنة حقوق العمال المهاجرين، اللجنة المعنية بالاختفاء القسري، اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة).

حيث يشتمل النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) على العديد من الجوانب التي تتعلق بحقوق الإنسان، ونص في بابه الثاني والثالث على المبادئ الموجبة لسياسة الدولة، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وواجباته، استناداً إلى قيم الحرية والمساواة وعدم التمييز لأي سبب كان، وبين أنواعها المختلفة والمتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، والمتمثلة في الحق في الحياة والسلامة الجسدية، والحق في المحاكمة العادلة والحق في حرية الرأي والتعبير والاجتماع وحرية أداء الشعائر الدينية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتمثلة في الحق في العمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وكذلك الحق في تكوين الجمعيات، كما كتلت القوانين والتشريعات العمانية الأخرى جوانب حماية حقوق الإنسان كقانون الجزاء العماني وقانون الإجراءات الجزائية وقانون العمل، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة والتي انضمت إليها السلطنة وصادقت عليها.

ومن الممكن توظيف كل ما ذكر في قالب بسيط يتلاءم مع استيعاب طلاب المدارس حسب الفئات العمرية ويتنوع هذا التوظيف من رسومات وأفلام كرتونية وقصص توضيحية وأبحاث ودراسات وادماج هذه المواضيع في بعض المناهج الدراسية وغيرها من الأساليب التي من الممكن استخدامها في تسهيل عملية تدريس حقوق الإنسان لطلاب المدارس في السلطنة.

سؤال ومعلومة

تتكون اللجنة العمانية لحقوق الإنسان من عدد من اللجان الفرعية الرئيسية، ويرأس كل لجنة أحد الأعضاء يختاره الأعضاء المنظمون للجنة من بينهم، كما يجوز للعضو الانضمام لأكثر من لجنة فرعية رئيسية، وتقوم هذه اللجان بمجموعة من المهام والأعمال المرتبطة بحقوق الإنسان.

السؤال:

كم يبلغ عدد اللجان الفرعية الرئيسية في اللجنة ؟
نستقبل إجاباتكم على البريد الإلكتروني التالي، nhrcmedial@gmail.com

سؤال العدد الماضي:

نص المرسوم السلطاني رقم ٢٣ / ٢٠١٦ على تعديل مسمى لجنة حقوق الإنسان إلى ...

الإجابة:

اللجنة العمانية لحقوق الإنسان

وقد فاز معنا كل من:

سائلة بنت حمود بن محمد السالمية.

حسين بن خليفة بن مبروك الهنائي.

كما نتمنى من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم، لكي نتتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.

السؤال:

نص المرسوم السلطاني رقم ٢٣ / ٢٠١٦ على تعديل مسمى لجنة حقوق الإنسان إلى ...

نستقبل إجاباتكم على البريد الإلكتروني التالي، nhrcmedial@gmail.com

سؤال العدد الماضي:

متى يصادف اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحده؟

الإجابة:

الثاني من شهر إبريل من كل عام.

وقد فاز معنا كل من:

يحيى بن محمود بن خميس الهنائي.

هدى بنت سالم بن سليمان الجسائي.

كما نرجو من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم، لنتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.

فعاليات حقوقية متنوعة يشهدها مايو الحالي

حقوق الإنسان تشارك في حلقة عمل بالجزائر



لقاء رئيس مجلس الدولة بالأعضاء

شهد شهر مايو الحالي فعاليات متنوعة قامت بها اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، شملت مختلف الجوانب التوعوية والتنقيضية، وتخللتها زيارات ومشاركات متعددة، بالإضافة إلى استمرار اللجنة في الرصد وتلقي البلاغات حول مختلف حالات حقوق الإنسان في السلطنة، في هذا التقرير نسلط الضوء على أبرز المناشط والفعاليات التي قامت بها اللجنة خلال الشهر الجاري.

حقوق الإنسان في الشريعة

دشنت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان خلال مايو الجاري كتاب حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وذلك برعاية سعادة حبيب بن محمد الريامي الأمين العام لمركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم بقاعة معهد العلوم الإسلامية بيوش، بدأ اللقاء بكلمة المكرم الدكتور عيسى بن سعيد الكبيومي رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان رحب من خلالها بالضيوف، وقدم نبذة تعريفية عن جهود اللجنة في مجال البحوث العلمية، ورفد المكتبة العربية والإسلامية بمراجع متخصصة في مجال حقوق الإنسان، كما أشار إلى أن الكتاب يعد مرجعاً من المراجع المهمة، وإضافة حديثة إلى مكتبة حقوق الإنسان، حيث تميز بالشمولية، واحتوى على جوانب مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان، وقارن المؤلف من خلاله مقارنة علمية وموضوعية حديثة بين حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وحقوق الإنسان في الشرائع الأخرى.

وتضمن التشدين كلمة للدكتور راشد بن حمد البلوشي، وكلمة للدكتور حميد النوفلي، كما قدم مؤلف الكتاب الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفاء أستاذ القانون الدولي العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة شرحاً موجزاً للكتاب تطرق من خلاله إلى أبوابه، وفصوله، شاكراً اللجنة العمانية لحقوق الإنسان على ثقته وجهودها في إضراء مكتبة حقوق الإنسان، وسألاً الله تعالى أن يشكل الكتابة إضافة نوعية في مجال حقوق الإنسان، جاء الكتاب في بابين الباب الأول تحدث عن النظرية العامة لحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية ومن خلال ثلاثة فصول وعشرة مباحث، يعرف فيها حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والطبيعة الشاملة لحقوق الإنسان وكذلك الضمانات والآليات لحماية حقوق الإنسان في الإسلام، أما الباب الثاني فقد تحدث عن دراسة بعض حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وكان ذلك في أربعة فصول وتسعة عشر مباحثاً يتحدث فيها عن الحقوق المدنية والسياسية في الشريعة الإسلامية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الشريعة الإسلامية والحقوق الجماعية وحقوق غير المسلمين في الشريعة الإسلامية.

حلقة عمل في الجزائر

شارك عدد من موظفي اللجنة في حلقة العمل المقامة بتنظيم من الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبالتعاون مع اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بالجمهورية الجزائرية، وذلك حول إعداد تقارير هيئات المعاهدات وتقارير الظل للفترة ٢٠٢٠-٢٣ من شهر مايو لعام ٢٠١٦، هدفت الحلقة إلى تعريف كوادر المؤسسات الوطنية من العاملين بمجال كتابة التقارير وعلى الجوانب الفنية لإعداد هذه التقارير بمهنية عالية، حيث ناقشت الحلقة على مدى يومين المقصود بالتقارير وأنواعها، والتقارير الدورية أمام اللجان التعاقدية، والتقرير الدوري الشامل، والمبادئ العامة والجوانب الشكلية لتقديم التقارير الوطنية والتقارير الموازية، كما ناقشت حلقة العمل بعض الخصوصيات المتعلقة بالتقارير المقدمة أمام اللجان التعاقدية والأخرى المتعلقة بتقارير الظل المقدمة في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل من حيث الشكلية والموضوعية، وتحلل تلك المحاور نقاشات وتطبيقات عملية.

رئيس اللجنة يلتقي السفير الأمريكي

التقى المكرم الدكتور عيسى بن سعيد الكبيومي رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان بسعادة مارك جي سيفرز سفير الولايات المتحدة الأمريكية المعتمد لدى السلطنة، وذلك بمقر اللجنة، وبحضور نائب رئيس اللجنة الوزير المفوض يوسف بن عبدالله الفيضي، خلال اللقاء سلم سعادة السفير الأمريكي التقرير الأمريكي عن أوضاع حقوق الإنسان في السلطنة لعام ٢٠١٥م، كما طلب من اللجنة إبداء ملاحظاتها ورأيها حول التقرير، ومن جانبه قدم المكرم رئيس اللجنة نبذة تعريفية عن اللجنة والأعمال التي تقوم بها في



خلال توزيع كتاب حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية

اللجنة القانونية

تساهم اللجنة القانونية في إعداد ودراسة مشروعات اللوائح الخاصة باللجنة، وتشارك في إعداد مشاريع التقارير المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والتحقق من مدى صحة البلاغات والشكاوى المحالة إليها، وإعدادها مشفوعة بالرأي القانوني للجهة المحال منها، وتقوم اللجنة القانونية بتقديم الرأي والمشورة القانونية في الموضوعات المحالة إليها من اللجنة أو اللجان الفرعية الرئيسية أو الموقته وتعد الدراسات القانونية في مسائل حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما يساهم في تطوير التشريعات القائمة.

لجنة الرصد وتلقي البلاغات:

تقوم لجنة الرصد وتلقي البلاغات بمتابعة الانتهاكات أو التجاوزات الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية سواء أكانت من داخل السلطنة أو من خارجها، واستيفاء كافة المعلومات والمستندات الأساسية حولها، كما بالدراسة الميدانية للبلاغات والشكاوى للوقوف على جديتها ومدى تطابق مضمونها مع اختصاصات اللجنة ثم ترفع ما تتوصل إليه بشأن الموضوعات المعروضة عليها إلى مكتب اللجنة بعد أخذ رأي اللجنة القانونية فيما يتعلق بالبلاغات والشكاوى، بالإضافة إلى أنها تقوم بإرشاد مقدمي البلاغات إلى الإجراءات الواجب اتباعها لحل موضوعاتهم الخارجة عن اختصاصات اللجنة، والقيام بزيارات ميدانية متى تتطلب البلاغ، بالإضافة إلى أية مهام أخرى تكلف بها.

لجنة العلاقات والمنظمات الدولية

تختص لجنة العلاقات والمنظمات الدولية بدراسة التقارير الصادرة من المنظمات والجهات الدولية في شأن حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في السلطنة، وتحليلها وتصنيفها واقتراح معالجة ما يدخل منها في اختصاص اللجنة، ومتابعة ما ينشر دولياً عن حالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومتابعة التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

لجنة الإعلام والتوعية

تقوم لجنة الإعلام والتوعية بمتابعة ما ينشر محلياً عن حالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في السلطنة، والإشراف على حملات التوعية والزيارات الميدانية للجامعات والمدارس وغيرها بهدف التعريف باللجنة واختصاصاتها وتعزيز التواصل بين اللجنة وأفراد المجتمع، وتقوم بتعزيز التعاون مع وسائل الإعلام لنشر ثقافة حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والإشراف على إصدار المطبوعات والكتيبات والمطويات والدراسات الخاصة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتنظيم أنشطة وفعاليات محلية بالاشتراك والتعاون مع الجهات المعنية المختصة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.



أحمد أبو الوفاء مؤلف الكتاب

المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، والآلية التي تتبعها في الرصد وتلقي البلاغات.

لقاء مع معالي رئيس مجلس الدولة

التقى معالي الدكتور يحيى بن محظوظ المنذري رئيس مجلس الدولة بالمكرم الدكتور عيسى بن سعيد الكبيومي رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان وأعضاء اللجنة بقاعة الاجتماعات بمقر اللجنة.

وخلال الاجتماع أشاد معالي رئيس مجلس الدولة باللجنة العمانية لحقوق الإنسان خلال السنوات الماضية، وأثنى على رئيس وأعضاء اللجنة خلال الفترتين الأولى والثانية، متمنياً لرئيس وأعضاء اللجنة للفترة الثالثة التوفيق والسداد في مهام عملهم.

الاجتماع الأول للفترة الثالثة : من جانب آخر عقدت اللجنة اجتماعها الأول للفترة الثالثة برئاسة المكرم الدكتور عيسى بن سعيد الكبيومي رئيس اللجنة، وبحضور نائبه الوزير المفوض يوسف بن عبدالله الفيضي، وكافة أعضاء اللجنة؛ حيث تطرق الاجتماع لمناقشة عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال تمثلت في توضيح اختصاصات اللجنة، وتوزيع الأعضاء على اللجان الفرعية الرئيسية التي تضطلع بوضع السياسات العامة المتعلقة بتطوير عمل اللجنة، ومتابعة البلاغات التي ترد إليها، وتحليل التقارير الخاصة بحقوق الإنسان، ومناقشة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، واقتراح الخطط التطويرية في المجالات المتعلقة بالتوعية والتنقيضية؛ وتتكون اللجنة العمانية لحقوق الإنسان من أربع لجان فرعية رئيسية؛ حيث يجوز بقرار من اللجنة تشكيل لجان فرعية رئيسية بما يتفق مع طبيعة اختصاصات اللجنة، وعضو اللجنة حرية اختيار اللجنة الفرعية التي يرغب في الانضمام إليها على أن لا يخل ذلك بمتطلبات العمل في تلك اللجان من حيث العدد والفاعلية، ويجوز للعضو الانضمام لأكثر من لجنة فرعية ويكون لكل لجنة فرعية رئيس يختاره الأعضاء من بينهم، وتتوزع الاختصاصات بين اللجان الفرعية.